

## السياق التربوي في الربيع العربي

### ( تونس أنموذجا )

الأسد اليعقوبي  
النقابة العامة للتعليم الثانوي  
الاتحاد العام التونسي للشغل

الثوار وحدهم لا يموتون  
المجد والخلود لكل شهيد ارتبط اسمه بمجال التربية والتعليم  
من تلاميذ وطلبة ومدرسين

المجد والخلود للشهيد **حاتم بالطاهر** الأستاذ المحاضر في الإعلامية الذي سقط صباح يوم 12 جانفي 2011 بمدينة دوز برصاصة أطلقها أحد زبانية الدكتاتور، طلقة كانت كافية للقضاء على قيمة علمية وأخلاقية وأدبية رفضت كل إغراءات أوروبا وأبت إلا أن تعود إلى الوطن ليهدبها الوطن كفنا.  
المجد والخلود لأستاذة التعليم الثانوي بإعدادية الفاضل بن عاشور ببني خداس الشهيدة **نرجس نويرة** التي سقطت مساء يوم 13 جانفي 2011 في الطريق الرابطة بين مدينين وقابس وفي بطنها جنين لم تترك له رصاصة الغدر الوقت ليرى النور.

المجد والخلود لأستاذ العلوم الاقتصادية بالمعهد الثانوي بمرناق الشهيد **وليد المشلاوي** الذي سقط يوم 13 جانفي 2011 على الساعة الخامسة مساء عندما خرج بمعية عدد من سكان منطقته الشعبية بحمام الأنف في مسيرة سلمية تندد بالنظام السابق وبما حصل من مجازر في القصرين وتالة وسيدي بوزيد وتطالب بتتحي الرئيس المخلوع.

### السيدات والسادة:

إن نجاح أي تغيير ثوري يرتبط حسب رأيي بمستويات ثلاثة:  
المستوى السياسي لكونه يهتم بالتشريعات والبنى السياسية والمدنية التي تؤسس للجمهورية الديمقراطية.  
المستوى الاقتصادي لكونه يهتم بالتوزيع العادل للثروة وبالعدالة الاجتماعية.  
المستوى الثقافي لكون الثقافة في مفهومها الواسع بنية مجتمعية فوية تعنتي بكل ما له صلة بالمعارف والفنون والإعلام والنظم التربوية.

في هذا الإطار تندرج مداخلتي المتواضعة لأهمية التربية والتعليم في كل بناء مجتمعي يرنو إلى تجسيد الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وكون المدرسة جهازا خطيرا تنحت في صلبه شخصية المتعلم ويمكن عبره نحت الملامح العامة لذات المتلقي على ضوء غائيات كل سلطة سياسية ومراجعتها ومقارباتها في إدارة الشأن العام.

وبالعودة إلى متن الموضوع أستحضر قولة خالدة لفكتور هيجو VICTOR HUGO : **إن المدرسة مجانية إجبارية متنوعة تعطي للناس جميعا كالشمس والهواء يستنشقه الجميع.** حلم لكاتب عايش نضالات الطبقة العاملة في فرنسا ضد البرجوازية وعكس تطلعات الكادحين والمتقنين العضويين المنتصرين لقضايا شعبهم في انبعاث مدرسة عمومية مجانية وإجبارية مفتوحة لكل طبقات الشعب ولفئاته الاجتماعية المفكرة المضطهدة بالخصوص.

وقد مثلت الثورات العربية الراهنة التي كان منطلقها ثورة الحرية والكرامة في تونس محطة مفصلية في سيرورة الصراع الذي ما فتئ يخوضه شعبنا العربي في مختلف أقطار الوطن ضد أنظمة الاستبداد والعمالة والتفجير والتهميش والتجهيل التي اختارت وإن بتفاوت شكلي الانخراط ضمن منظومة اقتصادية واجتماعية تحكمها مراكز القوى المالية العالمية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي مضحية

بأبسط حقوق مواطنيها / الرعايا سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية من أجل المحافظة على سلطانها وما يترتب عنه من امتيازات.

وقد تولدت عن هذه الخيارات نتائج كارثية مست جميع أوجه الحياة ومن ضمنها المجال التربوي موضوع حديثنا اليوم والذي نسعى من خلاله إلى رسم بعض الاستشرافات وتقديم بعض البدائل التي نراها مسهمة في توجيه البوصلة اتجاهها الصحيح وفي تحقيق مجمل استحقاقات هذه الثورات التوافقية إلى التحرر الوطني والانعتاق الاجتماعي أي ببساطة تتيور نظامنا التربوي حتى يصبح في مستوى تطلعات أبناء شعبنا نحو نظام تعليمي وتربوي مغاير يمكنهم من نيل حقهم الإنساني في المعرفة والارتقاء الاجتماعي ومن الدخول إلى العصر والفعل فيه فعل تمكن واقتدار. فما هي أبرز ملامح الواقع التربوي اليوم؟ وما هي أبرز الاستحقاقات والبدائل المطروحة؟

لا شك في أن الدعوة إلى عقد مثل هذا المؤتمر الخاص بإصلاح التعليم في الوطن العربي نابع من الوعي بالمساوئ والسلبيات العديدة التي تعاني منها أنظمتنا التربوية والتي تكاد تكون سمات مشتركة بين مختلف أقطارنا ووصلت بمؤسساتنا التربوية إلى حافة الشلل والعجز عن تأدية وظائفها الرئيسية في التربية والتعليم ويمكن تصنيف بعض هذه المعوقات على النحو التالي:

#### ✓ **تضاؤل الموارد المالية المرصودة للتعليم:**

إن انخراط مجمل الدول العربية ضمن السياسات الاقتصادية السائدة جعلها مستهلكا مثاليا للوصفات الجاهزة والمعلبة التي فرضتها عليها الدوائر المالية والاقتصادية العالمية وفي مقدمتها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هذه السياسات القائمة أساسا على مبدأ تخلي الدولة عن دورها الاجتماعي وإيكال أمر المرافق العمومية سواء كانت متعلقة بالصحة أو السكن أو التربية أو غيرها إلى القطاع الخاص لتصبح سلعة كبقية السلع المعروضة في السوق ومجالا من مجالات الاستثمار وتوليد الثروة. وقد تجلى ذلك في اعتماد سياسة تقشفية بخصوص الإنفاق العام المخصص لهذه القطاعات من جهة وفتح الباب من جهة أخرى أمام الرأسمال الخاص للاستثمار فيها ومن ضمنها قطاع التربية والتعليم الذي تضاءلت الاعتمادات المرصودة له في الميزانيات العامة بصورة جلية وواضحة ما جعل المؤسسات التعليمية العمومية تعاني من شح الموارد المالية الذي أدى إلى:

– **ترهل بنيتها التحتية** لانعدام الصيانة والتعهد والتجديد بحيث أصبحت فضائها عاجزة عن استيعاب الأعداد المتزايدة من الوافدين عليها خصوصا بعد العمل على جمهرة التعليم وتعميمه في سياق الدعاية الرسمية الجوفاء حول احترام الحقوق الأساسية للإنسان وعلى رأسها الحق في التعلم وعاجزة كذلك عن أن تكون فضاء ملائما لتقديم تعليم ذي جودة مقبولة في ظل ظاهرة الاكتظاظ داخل الفصول وانعدام أبسط التجهيزات ووسائل العمل والإيضاح الضرورية لكل عملية تربوية.

– **نقص عدد الإطار العامل الضروري** لحسن تسييرها والتوجه نحو أشكال مستحدثة من التشغيل تقوم على الهشاشة والمرونة مست كل العاملين بها من مدرسين وإداريين وقيمين وعملة وهو ما أدى إلى ظاهرتين رئيسيتين أولاهما تفشي ظواهر اجتماعية خطيرة داخلها كالعنف وتعاطي المخدرات والمسكرات والتحرش والاعتداءات الجنسية نتيجة عدم وجود إطارات ذات كفاءة واختصاص (علم نفس / علم اجتماع) تمكنها من حسن التعاطي مع هذه الظواهر ومن تطويقها وكذلك للنقص الفادح عدديا في الإطار الكفيل بالمراقبة والتأطير وثانيهما وجود نوع من المدرسين يزداد عددهم سنويا لم تقع تهيئتهم بصورة جدية لممارسة وظيفة التعليم وتربية الناشئة ووقع انتدابهم لمجرد كلفتهم المادية المتدنية وهو ما جعلهم غير مواكبين كما يجب للطرق البيداغوجية المناسبة بالإضافة إلى إحساسهم بالغبن والإضطهاد وعدم الاستقرار المهني والنفسي الذي يدفعهم إلى عدم التحمس كثيرا للبدل والعطاء.

– **تدني الأوضاع المادية للمدرسين** ولكافة الإطار التربوي وتدهور مقدرتهم الشرائية ما جعلهم عاجزين عن مواكبة أحدث التطورات الحاصلة في المجال التربوي ومسيرة ركبتها (كتب / مراجع / برمجيات...) هذا بالإضافة إلى إسهام ذلك في تدني منزلتهم الاجتماعية والاعتبارية واهتزاز صورتهم المفترضة لدى تلاميذهم مع انسياق عدد منهم إلى أنشطة جانبية للدخل على

رأسها تعاطي الدروس الخصوصية دون أن ينسبنا الأمر انصراف سلطات الإشراف عن التكفل بتطوير قدراتهم وتعهدهم كفاءتهم بالتكوين المستمر تحت غطاء ما يسمى بالتكوين الذاتي أو تعلم التعلم.

– **ارتفاع تكلفة التمدريس:** إن تقلص الإنفاق العمومي على المدرسة جعلها ومن خلال التشريعات التي وقع سنها للغرض تبحث عن التمويل الضروري من خلال الهبات والعطايا أو الشراكة مع المؤسسات الاقتصادية المحيطة بها أو كذلك وأساسا من خلال مواردها الذاتية المستقاة من رسوم التسجيل والامتحانات ودروس الدعم والإسناد التي تقدمها بمقابل مالي والتأمين المدرسي وغيرها وهي رسوم وقع الترفيع فيها بصورة مشطبة لتتضاف إلى ارتفاع أسعار المواد المدرسية من كتب وكراسات وأدوات مختلفة لتتقل جميعها كاهل أولياء التلاميذ وليذهب ضحيتها أبناء الفئات ضعيفة الدخل وأساسا الفتيات منهم.

كل ما سبق ذكره من شذرات أعطانا مدرسة غير وظيفية ومدرسين لم ترتق جودة تكوينهم الذي لم يحظ بالتعهد والرسكلة ولم تسمح لهم ظروفهم المعيشية ولا كذلك أدوارهم داخل المنظومة بأن يكونوا عنصرا بناء فيها وتلاميذ يهددهم الانقطاع المبكر عن الدراسة وتتجاذبهم نوازع العنف والانحراف ولا يعمر رؤوسهم غير الهجرة السرية خارج هذا الوطن الذي ضاق بهم وضاقوا به نتيجة سياسات صناع القرار به.

– **انتشار التعليم الخاص:**

بالتوازي مع تخلي الدولة عن دورها في رعاية التعليم العمومي والإنفاق عليه فقد عمدت إلى فسح المجال للرأسمال المحلي وكذلك الأجنبي حتى يستثمر في مجال التعليم لما يمثله من سوق واعدة بالإضافة إلى مساهمة الدولة وبعتمادات مقتطعة من المال العمومي في تمويله ( تمويل مدرسة قرطاج الدولية مثلا بما يوازي مليوني دولار ) بالإضافة إلى سن ترسانة كاملة من التشريعات المشجعة على الاستثمار فيه فتحول التعليم إلى سلعة ليست في متناول الجميع إذ بقدر ما عملت السياسة المعتمدة تجاه التعليم العمومي على تخريبه وبالتالي تدني جودة خريجه فقد مثل التعليم الخاص ملجأ ذوي الدخل المرتفعة وكذلك أفراد من الطبقة الوسطى الذين ضحوا بالأساسيات من أجل تمكين أبنائهم من التعلم في هذه المدارس وبهذا وجدنا أنفسنا أمام سياقين للتعليم واحد عمومي لا خير يرجى منه وهو مخصص أساسا للفقراء وثنان ليس في متناول غير الأثرياء ويتيح لهم التمكن من تكوين جيد يسمح لهم بالارتقاء الاجتماعي وتولي المناصب العليا والمهن السامية لتعيد المنظومة التربوية إنتاج الفوارق الاجتماعية والتمايز الطبقي إن على مستوى الأفراد والفئات وإن على مستوى مختلف جهات الوطن.

✓ **إفراغ المضامين من محتوياتها التقدمية والفكرية والعقلانية:**

عملت التحويرات العشوائية المتتالية التي وقع إدخالها على برامج التعليم ومحتوياته على إفراغ هذه المضامين من كل ما من شأنه أن يغرس في التلميذ ملكة النقد والتفكير أو أن يتيح له التمحيص والتحليل بما يمكنه من الانغراس في بيئته والتجذر في هويته وتراثه النير من ناحية ومن الانفتاح على الجوانب المشرقة من التراث الإنساني من ناحية أخرى وقامت بتعويض كل هذه المضامين بمضامين هجينة لا خلفية فكرية لها تسطيحا للمعارف المقدمة ونشرا لمفاهيم جديدة سواء كانت دعائية لسياسة النظام القائم وتوجهاته أو مبشرة بقيم مستوردة لا علاقة لها بالواقع هي قيم الاستهلاك ونشر ثقافة التغريب والتطبيع ولتمرير هذه المضامين وقع الاعتماد على آليات تبليغ تقوم أساسا على التلقين والإسقاط دون أن يمكن ذلك المستهدف من إعمال النظر أو التجريب أو النقد والذي تحول إلى مجرد آلة تعيد إنتاج ما شحنت به من مواد. وبالإضافة إلى ذلك فقد وقع استهداف كل مبادرة شبابية ثقافية مستقلة تمكن التلميذ من الخلق والإبداع والتفكير وكل فعل ثقافي لا يصب في خدمة السلطة عبر تغييب كل الفضاءات المدرسية القادرة على احتضان مثل هذه الأنشطة وكذلك عبر احتكار الأنشطة المدرسية من طرف منظمات تابعة للسلطة القائمة بعثت ودعمت من أجل ضمان تخريج جيل مدجن تابع لها. كل هذا وجد ترجمته العملية في تراجع تصنيف النظام التربوي التونسي في مختلف عمليات التقييم العالمية سواء منها TIMSS أو PISA حيث كان موقعها في المراتب الأخيرة من الترتيب صحبة قطر وأذربيجان وكولومبيا بل الأدهى من ذلك أنها قد

خرجت في آخر تقييم من التصنيف تماما وقد احتلت أول جامعة تونسية المرتبة 6719 في تقييم جامعة شنغهاي لسنة 2010 ولتحتل مؤخرا أول جامعة تونسية المرتبة التاسعة والستين في ترتيب الجامعات الإفريقية بعد الصومال وأثيوبيا.

لاقت هذه السياسات مقاومة عنيفة من قبل نقابات التعليم التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل وخاصة منها النقابة العامة للتعليم الثانوي والنقابة العامة للتعليم الأساسي اللتين كانت لهما صولات وجولات عديدة من النضال ضدها رغم القمع والتضييق المختلفة التي مورست تجاهها انطلاقا من محاصرة نشاطها النقابي وصولا إلى الإيقاف عن العمل والحرمان منه وتلفيق التهم تجاهها والزرع بالعديد منهم في غياهب السجون.

ومن المفارقات اللافتة أن النظام البائد وهو يراهن على تخريب المنظومة التربوية وتهميش التلميذ المتخرج فكريا وعلميا وانتهاجه سياسة الإقصاء الاجتماعي وتجفيف المنابع الفكرية ظنا منه أن ذلك هو الضامن لديمومته قد كان يحفر قبره بيده وهو ما أثبتته الثورة التونسية إذ كانت جحافل الخريجين المحالين قسرا على البطالة شعلتها ووقودها وهي تهب من أجل نيل حقها في الشغل وفي الحياة الكريمة.

#### ✓ ما العمل؟

لقد أثبتت الثورات العربية أن الخيارات المنتهجة في مختلف أقطار الوطن العربي وعلى جميع الأصعدة سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو ثقافية خيارات فاشلة لم تؤد إلا إلى أوخم النتائج وأسوأ الأحوال وهو ما يحتم اليوم القطع النهائي معها تحقيقا لاستحقاقات هذه الثورات ووفاء لتضحيات أبنائها ودماء شهدائها وإقامة بدائل لها تكون بالفعل في خدمة أبناء الشعب محققة لأماله مستجيبة لتطلعاته موفية إياه حقوقه الطبيعية والأساسية التي كفلتها جميع العهود والمواثيق الدولية وبالتالي فلا مناص في المجال التربوي والتعليمي من:

1. تعليق العمل بالتشريعات الجاري بها العمل وتعويضها بنصوص جديدة تضبط غايات التربية وأهدافها وتضمن عمومية التعليم وإنفاق الدولة المطلق عليه ومجانيته وديمقراطيته وتقدميته وكذلك وحدته خاصة بعد ظهور ضرب جديد من التعليم يهددها في الصميم وهو التعليم الديني الموازي.
2. العمل على إرساء آليات جديدة لتسيير المؤسسة التربوية العمومية تقوم على الانتخاب الحر والمسؤول ومشاركة جميع الأطراف المتدخلة في المنظومة التربوية من مدرسين وتلاميذ وأولياء وإداريين وعملة ومختلف منظمات المجتمع المدني المستقلة وذات العلاقة بالشأن التربوي.
3. مراجعة محتويات البرامج والكتب المدرسية بما يخلصها من كل المحاور والمضامين المرتبطة بالخيارات السابقة القائمة على الاستبداد والإقصاء والتهميش والتفرد بالرأي وعلى إلحاق المنظومة التربوية بخيارات استعمارية تنظر للاستسلام والتطبيع مع الأعداء وعلى رأسهم الكيان الصهيوني. وتعويضها بأخرى تؤسس لمقاربات جديدة تقوم على نشر ثقافة حقوق الإنسان والترويج لقيم المواطنة والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين وغيرها من القيم الإنسانية النبيلة.
4. استحداث آليات تمكن المربين والتلاميذ من النشاط الثقافي الحر ومن الإبداع في كل المجالات الفنية بما يطور ملكاتهم وخاصة النقدية منها ويسهم في تجاوز حالة التصحر الفكري التي يعانون منها اليوم.
5. مراجعة طرق التدريس ووسائل التبليغ المعتمدة بما يمكن المتعلم من التخلص من النتائج الوخيمة لمنهج التلقين الذي يعاني منه ويجعل منه طرفا فاعلا في العملية التربوية ويترجم المعارف النظرية في جملة من المهارات العملية وبما يسهم أيضا في انحسار ظاهرة الدروس الخصوصية التي أسهمت في سلعة التعليم وتبذيره.
6. الرفع من المستوى المادي والمعيشي للمربين بما يجعلهم قادرين على مواكبة التطورات الهائلة الحادثة في الحقل المعرفي والتربوي على المستوى العالمي ويعيد إليهم اعتبارهم الاجتماعي

وقبمتهم الاعتبارية الرمزية وتعهدهم كذلك بالرسكلة والتكوين المستمر بما يزيد في تنمية مهاراتهم وتجويد مردوديتهم مع ما ينعكس عن ذلك من نتائج إيجابية على كامل المنظومة التربوية.

7. استحداث مجلس أعلى للتربية مستقل عن السلطة السياسية القائمة مهما كان ضربها ويتألف من كل من له علاقة بالشأن التربوي من مدرسين وأولياء وتلاميذ ومنظمات مجتمع مدني وأحزاب سياسية توكل إليه مهمة صياغة منظومة تربوية بديلة لا تخدم السلطة بل تبني نظاما تربويا متكاملًا نابعا من أهداف الثورة مسخرا في خدمة أبنائها.

8. تشبيك العلاقات مع مختلف المنظمات المهنية والمجتمعية المناضلة سواء على المستوى القطري أو القومي أو العالمي من أجل صياغة بديل للسياسات القائمة وإقامة منوال تعليمي وتربوي جديد إنساني الصبغة اجتماعي الخلفية يؤسس للقيم الكونية في شموليتها ويحقق مواطنة الإنسان ويمكنه من إدراك جميع حقوقه الإنسانية ومن تدريبه على ممارستها في أرض الواقع.